قانون يهدّد مستخدمي الانترنت بـ"المؤبد"

"الجرائم المعلوماتية" يواجه انتقادات نواب وناشطين

□ بغداد/ وائل نعمة

فشلَ مجلسُ النواب مرتين في تمرير قانون الاتصالات والمعلوماتية، فيما يواجه القانون سيلاً من الاعتراضات من قبل جهات سياسية ومدنية لحمله مجموعة من النقاط التي تثير التشكيك بمدى احترام الحريات، ومخاوف من عقوبة السجن المؤبد التي يتضمنها القانون في فقراته.

وكان البرلمان قد عقد جلسته الثانية بعد تعليق الجلسات الأخير إلى ١٠ تموز، وفشل في تحقيق الاغلبية المطلوبة لتمرير القانون، كما فشل مرة أخرى في جلسته الرابعة.

وقال مقرر مجلس النواب محمد الخالدي إن اللجان المعنية بصياغة القانون طلبت التأجيل، نافياً في الوقت نفسه ان يكون القانون من ضمن صفقات التوافق بين الكتل النيابية.

الخالدي اكد لـ"المدى" ان "النواب وجدوا ثغرات فنية وقانونية في مشروع القانون، لذلك طلبت اللجنة المختصة مهلة يومين او ثلاثة لتدقيق القانون".

ونفى الخالدي ان يكون القانون من ضمن القوانين التي تم التصديق عليها عبر صفقات توافق بين الكتل، مشددا على انه "انه قانون مهني واللجان المختصة حصلت على دورات فنية خاصة بهذا الصدد خارج البلاد".

ويعكف البرلمان على مناقشة مسودة مشروع قانون يبدو جديداً على الساحة العراقية، لاسيما وانه يتناول قضايا انتشرت في الحياة العراقية مؤخراً بعد سقوط النظام الدكتاتوري ودخول البلاد في عالم الالكترونيات والتقنيات وثورة الاتصالات، وانتشار استخدام الانترنت والهواتف.

وطالبت لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب، بتوضيح وتفصيل العديد من الفقرات "المبهمة" في قانون الجرائم المعلوماتية، مبدية، "تحفظها" على حجم العقوبات المقترحة في هذا القانون.

وأكد سليم الجبوري لـ"المدى" أن القانون على الرغم من انه يتعلق بقضية مهمة الا انه يرتبط بشكل مباشر مع مقدار استيعاب الجمهور للقانون والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة، مشددا على ان القانون غير مكتمل، والكثير من فقراته يمكن أن تكون من ضمن قانون العقوبات ولا تحتاج إلى إفرادها بقانون خاص.

من جانب آخر أوضح الجبوري بأن هذا القانون يتعلق باستخدام الانترنت وهو مباح أمام الجميع ولذلك قد يقع الكثير في أخطاء بسبب الجهل في الممارسة الصحيحة لشبكة الانترنت، ويقع تحت نظرية الجهل بالقانون.

ونوّه الجبوري بضرورة إحداث موازنة في هذا القانون من حيث الحفاظ على الخصوصية في استخدام الوسائل الالكترونية، وبين الأمور والقضايا التي تخص الحفاظ على امن البلد. لافتا الى ان التوقيت لم يأت في محله لاسيما وان القانون يحتاج إلى إنضاج في الكثير من فقراته.

وكشف الجبوري أن المسودة ركزت على جانب قانوني أكثر من تركيزها على الجوانب الفنية التي يعتبرها الاهم في هذا القانون، مرجحا بانه سيأخذ طريقه الى التشريع على الرغم من الملاحظات.

وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش المعنية بمراقبة حقوق الإنسان انتقدت قانون جرائم المعلوماتية، معتبرة انه "يقيد حرية التعبير ويهدد الصحفيين الذين يكشفون وقائع الفساد"، فيما دعت البرلمان إلى عدم الموافقة عليه.

وينص القانون المقترح في المادة ٢ منه أنه يهدف إلى "توفير الحماية القانونية للاستخدام المشروع للحاسوب وشبكة المعلومات، ومعاقبة مرتكبي الأفعال التي تشكل اعتداءً على حقوق مستخدميها." على وجه التحديد يوفر القانون عقوبات على استخدام أجهزة الحاسوب فيما له علاقة بالعديد من الأنشطة الممنوعة، مثل الاحتيال المالي والاختلاس (المادة ٧) وغسيل الأموال (المادة ١٠) وتعطيل الشبكات (المادة ١٤) والمراقبة غير المشروعة (المادة ١٥ (أولاً) (ب) والمادة ١٦) والاعتداءات على الملكية الفكرية (المادة ٢١). ومع ذلك فإن هذا القانون لا يقتصر في استهدافه على نطاق محدود، بالأحرى ستجرم أحكامه استخدام الحاسوب فيما يتصل بنطاق واسع من الأنشطة التي يتم تعريفها بشكل فضفاض –والكثير منها غير خاضع للقواعد حاليا– دون الرجوع إلى أي معايير محددة. وبالسماح للسلطات العراقية بمعاقبة الأفراد بهذه الطريقة؛ تبدو أحكام القانون متعارضة مع القانون الدولي والدستور العراقي، وإذا تم تطبيقها فسوف تشكل تقليصاً خطيراً لحق العراقيين في حرية التعبير وتكوين الجمعيات.

فيما أكد مقرر لجنة الأمن والدفاع النيابية قاسم الأعرجي، في وقت سابق، أن من بين أهم التعديلات على قانون الجرائم المعلوماتية التي طالبت بها الكتل السياسية، تخفيف العقوبات الواردة ضمن مسودة مشروع القانون بحق مرتكبي جرائم المعلوماتية التي تتعلق بمدد عقوبات السجن والغرامات المالية، وفيما شدد على ضرورة ألاّ يعارض هذا القانون الحريات وحقوق الإنسان للانتهاك أو التجاوز، دعا إلى الإسراع بإقراره.

وقد وصف بعض المراقبين هذا القانون بـ"الكارثة"، فعندما حدثت قضية اغتيال الحريري في لبنان استطاع الفاعلون توريط جهات وفئات وأشخاص عن طريق المواقع الالكترونية بنشر معلومات ضللت العدالة وأضاعت الحقائق.

الناشط على موقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" محمد سعيد يؤكد أن إقرار هذا القانون سوف يجعل بعض الأشخاص الأبرياء ضحايا للإرهابيين وقراصنة الانترنت، والجميع يعلم أن حتى "الباسوورد" السري يمكن أن تتم سرقته، فضلا عن وجود قدرة على التجسس على معلومات سرية تتم سرقتها من مواقع الكترونية. موضحا أن حتى البيت الأبيض والبنتاغون تم اختراق منظوماتهم الالكترونية الحصينة واستطاع البعض تسريب معلومات إلى الإعلام، وأخرى وثائق "ويكيليكس".

ويتساءل سعيد على كيفية التمييز وفق القانون بين الفاعل الحقيقي والسارق للموقع الالكتروني وآخر متطفل وجاهل في القانون الذي قد يجره الى السجن المؤبد. منوها بان الأمر يحتاج إلى تأنٍ ودراسة كاملة لأنه خطير وسوف يسببً مشاكل كبيرة. ويعتقد بعض الناشطين بان الأمر ربما سيؤدي الى حجب بعض المواقع الالكترونية خوفا من تنظيم التظاهرات التي دأبت الحكومة على تقويضها،على حد قول احد الناشطين.

وتحدد المادة ٣ مدة السجن المؤبد وغرامة كبيرة على كل من استخدم عمدًا أجهزة الحاسوب وشبكة المعلومات بقصد: "المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامتها أو مصالحها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الأمنية العليا." أو "الاشتراك أو التفاوض أو الترويج أو التعاقد أو التعامل مع جهة معادية بأي شكل من الأشكال بقصد زعزعة الأمن والنظام العام أو تعريض البلاد للخطر." كما نصّت المادة ٦ على السجن المؤبد وغرامة كبيرة لكل من استخدم أجهزة الحاسوب وشبكة المعلومات بغرض "إثارة النعرات المذهبية أو الطائفية أو الفتن أو تكدير الأمن أو النظام العام أو الإساءة إلى سمعة البلاد." أو "نشر أو إذاعة وقائع كاذبة أو مضللة بقصد إضعاف الثقة بالنظام المالي الإليكتروني أو الأوراق التجارية والمالية الإليكترونية وما في حكمها أو الإضرار بالاقتصاد الوطني والثقة المالية للدولة." وتحدد المادة ٢١ مدة حبس لا تقل عن سنة لـ"كل من اعتدى على أي من القيم والمبادئ الدينية أو الأخلاقية أو الأسرية أو الاجتماعية أو حرمة الحياة الخاصة عن طريق شبكة المعلومات أو أجهزة الحاسوب بأي شكل من الأشكال". وتنص المادة ٢٢ على عقوبة الحبس والغرامة "على كل من... أنشأ أو أدار أو ساعد على إنشاء موقع على شبكة المعلومات للترويج والتحريض على الفسق والفجور أو أية برامج أو معلومات أو صور أو أفلام مخلة بالحياء أو الآداب العامة أو دعا أو روّج لها".

عالم آخر

▪ سرمد الطائي

محنة الهواتف الذكية

لا اتذكر اسم قصة الاطفال التي قرأتها قبل ٢٥ عاما والتي ترجمتها دار ثقافة الاطفال العراقية يومذاك عن احدى اللغات الحية، لكنني اتذكر انها كانت من صنف "الخيال العلمي" وهي تتحدث عن الالات التي ستقوم باعتقال البشر تحت الارض وفرض نمط معيشة رهيب عليهم.

وحين كنا نقرأ هذه الاشياء ونحن اطفال، كنا نعتقد انها تتحدث عما سيصبح عليه العالم بعد مئتي عام، غير اننا صرنا نشاهد ذلك وهو يتحقق بسرعة رهيبة مدفوعا بالدهشة والبزنس وهوس المعلوماتية.

وحتى قبل بضعة اسابيع كنا مجموعة اصدقاء نكتفي بهواتف النوكيا شبه الكلاسيكية، لكن الصديق عدنان الطائي يدخل ويخرج علينا بجهاز اي باد وهاتف اي فون، ويؤكد لنا ان علينا اقتناءها وانها ستقوم بتسهيل اعمالنا. وبسرعة عثر لنا على اي بادات واي فونات وسامسونجات حديثة بالتقسيط المريح جدا، فاشترينا كل هذه الاشياء دفعة واحدة، بهدف تسهيل اعمالنا وتواصلنا مع كل شيء.

والحقيقة انها تسهل الحياة كثيرا، فلم يعد علي ان اقوم بتشغيل الحاسبة واللابتوب والدخول الى الانترنت لان كل شيء موجود في لوح اضعه في جيب القميص! اللوح الصغير المسمى غالاكسي يشبه اللوح السومري التاريخي، لكنه مرتبط بملايين الالواح والحواسيب المليئة بالمعلومات. هل تشتهي ان تعيد قراءة العقد الفريد لابن عبد ربه الاندلسي؟ اذن قم بتحميله الى هاتفك واقرأه متى ما شئت. وجدت نفسي اقوم بتحميل عشرين كتابا في تلفوني خلال يوم واحد وأعد نفسي بإعادة قراءة اهم الكتب التي تستحق الاهتمام. وحتى الليلة الماضية كنت مسرورا بتصفح كتاب اسحق نقاش الصادر عن المدى قبل عقدين والذي يتناول تفاصيل شيقة عن كيفية دخول القبائل العربية في العراق الى التشيع بمئات الالاف.

لكن الامر لم يتوقف عند حدود هذه الفائدة العظمى، لان نبوءة القصة التي ترجمتها دار ثقافة الاطفال راحت تتحقق، ووجدنا انفسنا رهن الاعتقال من قبل هذا اللوح الالكتروني الصغير المتصل بكل سنتمتر من عالم المعلوماتية.

وفي كل السهرات التي جمعتنا بعد شراء الهواتف الذكية هذه، كنا نكتشف اننا اقلعنا عن التواصل مع بعضنا، ولم نعد نروي الحكايات او نعلق على الاحداث. جلسة السمر صارت صامتة يسودها هدوء قاتل، فالجميع يحدقون في هواتفهم وينتقلون من فيسبوك الى تويتر، ومن متجر البرمجيات هذا، الى منتدى التسلية ذاك. يقومون بتحميل عشرات الكتب التي لا يتسع الوقت لقراءتها، لان خيارات الهاتف الذكي جدا، تجعلك تتبضع البرامج والمعلومات وتخزنها على هاتفك، دون ان يكون هناك وقت للاستفادة الحقيقية منها.

في المنزل هناك وضع مشابه. زوجتي تحدق في جهاز الاي فون، وانا منهمك مع السامسونج الغالاكسي، وننتبه كلانا بعد مرور ساعتين الى اننا لم نتبادل اي حديث، لاننا ببساطة رهن اعتقال هذه الهواتف الاكثر ذكاء منا، والاكثر قسوة. وفي مرحلة ما قبل الهاتف الذكي كنت استخدم الانترنت كثيرا وبمستوى الادمان احيانا، الا انني اتعب واقوم باغلاق الكومبيوتر والانهماك بشؤوني الاخرى. اما الان فإن الهاتف معي اينما ذهبت. استلقي على الفراش واجد نفسي اتصفح موقعا الكترونيا. امسك بكتاب لاقرأ فيصرخ الموبايل: جاءك ايميل جديد. احاول مشاهدة فيلم فيصرخ الموبايل: هناك تحديث لبرنامج المستكشف الجغرافي الذي قمت بتحميله مؤخرا، وهكذا.

في العمل الاحظ ان بعض الاصدقاء بدأ يفقد تركيزه ايضا لان الاي فون او السامسونج "يشل تفكيره" بكثرة التفاصيل الواردة عبر الايميلات والدردشات وشبكات التواصل والبرامج وغيرها وغيرها.

والامر ينطوي على مفارقة، فالهدف من عصر المعلوماتية هو تحويل العالم الى قرية صغيرة نتواصل فيها مع بعض بشكل افضل. لكننا نكتشف ان هذه القرية الصغيرة مليئة بسجون صغيرة على شكل الواح ذكية، نعتقلها داخل جيوبنا او حقائبنا، بينما تعتقلنا هي في الحقيقة داخل عالمها الرهيب.

الادمان على الانترنت الذي يمثل هوسا رهيبا يتفاقم اليوم حين يصبح الانترنت في جيبك داخل هذا اللوح الصغير الذكي والقاسي والمليء بكل شيء، حتى انني اضطررت الى "استخدام القوة" ومصادرة هواتف الاصدقاء في آخر سهرة جمعتني بهم، وكانت هذه هي الطريقة الوحيدة لمناقشة موضوعات جادة كان علينا تناولها. وعلي ان انهي هذا المقال سريعا لان الغالاكسي يصرخ بي الان، وعلي ان ارى ماذا يريد مني "سجاني".

لقاء التعزية الذي تحوّل إلى عقد اتفاقات سرية

مصدر برلماني يكشف لـ(المدى) تفاصيل زيارة المالكي إلى النجيفي

كشفَ مصدرٌ برلمانيّ من القائمة العراقية، عن تفاصيل زيارة المالكي ووفد من دولة القانون إلى رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، موضحا "انها جاءت من اجل الاتفاق على قوانين معطلة داخل البرلمان مرسلة من الحكومة منذ اكثر من عامين والبالغ عددها 152 مشروع قانون من ضمنها قانون النفط والغاز" المرفوض من التحالف الكردستاني كونها تطالب بمسودة القانون الذي شرع عام 2007 واتفقت عليه الكتل آنذاك.

وأضاف المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه في تصريح لمراسل المدى في البرلمان ان "اللقاء كان متفقاً عليه قبل أسبوع، وان المالكي حث النجيفي على النظر في مجموعة من القوانين المرسلة من الحكومة من اجل إدراجها على جدول الاعمال للمناقشة والتصويت عليها".

□ بغداد/ إياد التميمي

واشار المصدر الى "ان النجيفي قد وعد رئيس الحكومة نوري المالكي خلال الزيارة بأن تدرج هذه القوانين في الفصل التشريعي الحالي"، موضحا ان" هذا الاتفاق يدخل ضمن ورقة الاصلاح التي تبنتها التحالف الوطني من اجل خروج العراق من الازمة السياسية الحالية".

واضاف المصدر "ان النجيفي يسعى في الأيام القليلة إلى عقد لقاء مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لطرح كل الملفات ومناقشتها بشكل مستفيض وواسع"، مؤكدا أن رئيس البرلمان ليست لديه أي تحفظات بشأن ورقة الاصلاح، الا انه طالب رئيس الحكومة بتنفيذها بالوقت المعقول.

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد زار، في ١٢ تموز ٢٠١٢، رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي في مكتبه ببغداد برفقة وفد من التحالف الوطني، لتقديم التعزية له لوفاة والدة زوجته.

ويعتبر لقاء المالكي والنجيفي الأول منذ نحو أربعة أشهر، بعد أن اشتدت الأزمة بينهما بعد مطالبات سحب الثقة من رئيس الحكومة ومشاركة رئيس البرلمان باجتماعات اربيل والنجف، ودعوات نواب من ائتلاف دولة القانون لسحب الثقة من النجيفي.

من جانبه نفى التحالف الكردستاني أن يكون لقاء النجيفي والمالكي قد تم الاتفاق فيه على عقد صفقات بعيدة عن أنظار الكتل الأخرى لتمرير القوانين الإستراتيجية.

النائب شوان محمد طه قال في تصريح للمدى أمس إن "القوانين الاستراتيجية تهمّ جميع مكونات الشعب ولا يمكن أن يتفق طرفان دون علم الآخرين"، في إشارة إلى ان التحالف الكردستاني لديه الكثير من القوانين التي تهم الشعب الكردي على وجه الخصوص.

واستبعد طه أن "تكون هناك صفقة قد تمت بين النجيفي والمالكي بشأن تمرير القوانين على حساب دعوات سحب الثقة من الطرفين".

وكان ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي قد كشف، في ٢٣ حزيران ٢٠١٢، عن تقديم طلب موقع من ٢٥ نائباً إلى هيئة رئاسة البرلمان لعقد جلسة خاصة لمناقشة "الخروق" الدستورية والإدارية لرئيسه أسامة النجيفي، مبيناً أن النواب الموقعين ينتمون لكتل سياسية مختلفة، فيما كشف القيادي في ائتلاف دولة القانون كمال الساعدي في ٢٢ أيار الماضي، عن جمع تواقيع ١٦٣ نائباً لإقالة النجيفي من منصبه.

النجيفي

المالكي

وأكد رئيس البرلمان العراقي أسامة النجيفي، في ٢١ حزيران ٢٠١٢، عدم ممانعته تقديم طلب لإقالته إذا كانت هناك أصوات كافية لذلك، وفيما دعا إلى احترام الطلبات المقدمة لحجب الثقة عن رئاسة البرلمان، اعتبر أنه لا يوجد إدارة تستمر في ظل النظام الديمقراطي.

وشدد طه على هذه الزيارة كونها تدخل في إطار "تطوير السلطتين التشريعية والتنفيذية، بعد أن تبادلا التهم في الآونة الأخيرة"، مطالبا بأن تدخل رئاسة الجمهورية في حوارات كهذه كي تتمكن السلطات الثلاث من التنسيق في ما بينها خدمة للصالح العام.

بالمقابل وصف النائب في ائتلاف دولة القانون ياسين مجيد اللقاء الذي جمع رئيس الحكومة ووفداً من التحالف الوطني ورئيس مجلس النواب بـ"الإيجابي"، مؤكداً أنه لم يتم التطرق لأزمة سحب الثقة أو الاستجواب.

وقال مجيد في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الهدف الرئيس للزيارة التي قام بها وفد من التحالف الوطني برئاسة رئيس الحكومة نوري المالكي إلى مكتب رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي هو تقديم التعازي للنجيفي بوفاة أحد أقاربه"، واصفاً اللقاء بـ"الايجابي والودي

وأضاف مجيد أن "اللقاء الذي استمر بحدود الساعة تم خلاله طرح الكثير من القضايا والتطرق الى الكثير من القوانين والعلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، إضافة الى مناقشة مشروع قانون البنى التحتية الذي تمت دراسته في جلسة البرلمان يوم الخميس الماضي بحضور وزيري المالية والتخطيط، فضلا عن مشاريع القوانين الأخرى".

وتابع مجيد أن "اللقاء تضمن أيضا بحث قضية إعادة الضباط السابقين للخدمة في الجيش العراقي الحالي، كما تمت مناقشة مشاريع قوانين كثيرة متعلقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية"، مؤكدا أنه "تم تبادل وجهات النظر في بعض مشاريع القوانين الأخرى الملحة التي يمكن أن تسهم في تقديم الخدمات للمواطنين".

من جهة أخرى نفى مجيد "التطرق لا من بعيد ولا من قريب إلى موضوع استجواب رئيس الوزراء في البرلمان أو سحب الثقة من الحكومة".

وتطورت الخلافات بين المالكي والنجيفي مؤخراً، حيث طالب رئيس الحكومة في الرابع من تموز الحالي، في وثيقة رسمية حصلت المدى على نسخة منها، رئيس مجلس النواب بالإسراع في حسم مسألة التصويت على تعيين وكلاء الوزارات ورؤساء الهيئات المستقلة والمستشارين ومرشحي الوزارات الأمنية وقادة الفرق، كما طالب المالكي بالإسراع في تشريع قوانين الأحزاب السياسية وحظر حزب البعث والموافقة على تخصيصات البنية التحتية ورفع الحصانة عن النواب المطلوبين للقضاء، فيما رد النجيفي متهماً مجلس الوزراء بعدم تنفيذ الاستحقاقات الدستورية التي تمكن البرلمان من أداء واجباته، فيما أكد أن ١٥ مشروع قانون جرى سحبها والتريث بتشريعها.

يذكر أن رئيس الحكومة نوري المالكي أكد، في ٢٤ حزيران ٢٠١٢ أنه لن يكون أي استجواب له أو سحب ثقة منه قبل أن يتم "تصحيح وضع البرلمان"، الأمر الذي انتقدته رئاسة مجلس النواب، في ٢٧ حزيران ٢٠١٢، وشددت على ضرورة حضور المالكي إلى الاستجواب عملاً بما يمليه الدستور.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح